الأسواق المالية كأحد محركات عملية التوحيد المحاسبي الدولي – دراسة تحليلية لإسهامات المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية

Financial markets as one of the factors of international accounting standardization – an analytical stady of the contribution of the international organization of securities commissions –IOSCO-

لعيدودي رشدي[1*]، مهملي الوزناجي[2]

[1] جامعة سطيف 1، الجزائر، rochdimaster@hotmail.fr

[2] مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف 1، الجزائر، mwaznadji@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/02/12 **تاريخ القبول: 2022/04/17**

الملخص:

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي لعبته الأسواق المالية كحلقة هامة في عملية التوحيد المحاسبي، كون العلاقة بين النظم المحاسبية والأسواق المالية هي علاقة قوية باعتبار المعلومة المحاسبية عنصر مهم في اتخاذ القرار الاستثماري في هته الأسواق.

وقد خلصت الورقة إلى أن القيود التي فرضها الاختلاف المحاسبي على نشاط الأسواق المالية كانت عامل رئيسي في المطالبة بتوحيد الممارسات المحاسبية، كما خلصت إلى أن هيئات الأسواق المالية كان لها تأثير ملموس على عملية التوحيد المحاسبي، وذلك من خلال التوجهات التي قدمتها للجنة معايير المحاسبة الدولية.

الكلمات المفتاحية: اختلاف محاسبي، توحيد محاسبي، معايير محاسبية، أسواق مالية,

تصنيف JEL: F30, G15, M41

Abstract:

This study attempted to shed light on the role played by the financial markets as an important link in the process of accounting standardization, since the relationship between accounting systems and financial markets is a strong relationship, considering accounting information an important element in making an investment decision in these markets.

The paper concluded that the restrictions imposed by the accounting diversity on the activity of financial markets were a major factor in the demand for standardization of accounting practices, and concluded that the financial market authorities had a tangible impact on the process of accounting standardization, through the directives it provided to the International Accounting Standards Committee

Key Words : accounting diversity, accounting standardization, accounting standards, financial markets.

JEL Classification: F30, G15, M41

[*] لعيدودي رشدي، rochdimaster@hotmail.fr

1. مقدمة:

تعتبر الأسواق المالية أحد أهم المحركات الرئيسية لاقتصاديات الدول، كونها تمثل المكان الذي يلتقي فيه أصحاب الفائض والمدخرات (المستثمرين) من جهة ، ومن جهة أخرى الباحثون عن مصادر التمويل، فالطرف الأول يبحث عن الطريقة المثلى لتوظيف مدخراته بما يرجع عليه بالعوائد الاستثمارية، أما الطرف الثاني فيبحث عن مصادر تمويل سواء من أجل الحفاظ على مكانته داخل السوق، أو من أجل القيام بمشاريع استثمارية توسعية.

إن قيام المستثمر في السوق المالي باتخاذ قرارات الاستثمار في أسهم شركة دون الأخرى هي قرارات يجب أن تبنى على معلومات دقيقة وموثوقة. جزء كبير من هته المعلومات تنشره الشركات في قوائمها المالية، لذلك فالمعلومات المحاسبية المنشورة تعتبر الفيصل الأول في العمليات الاستثمارية في السوق المالي.

مع تنامي الأنشطة التجارية، وزيادة التعاملات على المستوى الدولي، لم يبقى الاستثمار في السوق المالي محصورا على المستوى المحلي، بل تعداه إلى المستوى الدولي باعتبار الأسواق المالية المحلية لم تعد قادرة في بعض الأحيان على تلبية احتياجات الشركات من الموارد المالية، وبالتالي فالشركات تكون ملزمة بالتوجه إلى الأسواق الأجنبية لطرح منتجاتها المالية، ولكن هذه العملية اصطدمت في غالب الأحيان بمجموعة من القيود، والتي تتمثل في القيود الاقتصادية، السياسية، وحتى المحاسبية التي يعد مشكل اختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول أولها، وهذا ما دفع إلى التفكير بجدية في حلول للتخلص من هذا المشكل، وذلك بالتوجه نحو توحيد للأنظمة المحاسبية بما يتماشى ومتطلبات الأطراف المتدخلة في السوق المالي.

ومما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي: **كيف ساهمت الأسواق المالية في عملية التوحيد المحاسبي؟**

ومن أجل التعمق في الموضوع قمنا بتقسيم التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي الجوانب التي أثر من خلالها مشكل الاختلاف المحاسبي الدولي على نشاط الأسواق المالية؟
- ما هي المقاصد التي يبحث عنها المتدخلون في السوق المالي من عملية التوحيد؟
- فيم تكمن مساهمة الهيئات المشرفة على الأسواق المالية في عملية التوحيد المحاسبي؟

فرضيات الدراسة

- لعبت الأسواق المالية دورا مهما في عملية التوحيد المحاسبي من خلال الآثار التي تركها مشكل الاختلاف المحاسبي على نشاط هته الأسواق.
- هيئات الأسواق المالية كان لها تأثير كبير على عملية التوحيد المحاسبي الدولي.

أهداف البحث

إن عملية التوحيد المحاسبي كانت مطلبا للكثير من الأطراف، ومن بين هته الأطراف السوق المالي بكل المتدخلين فيه (مستثمرون، شركات، هيئات مشرفة)، لذلك فهته الورقة تهدف إلى معرفة الأثر أو الدور الذي لعبته السوق المالي في عملية الإصدار والاعتراف بمعايير المحاسبة الدولية.

منهج الدراسة

من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة، تم إتباع المنهج الوصفي في الجانب المتعلق بالاختلاف المحاسبي الدولي و مسار التوحيد المحاسبي، وتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في الجانب المتعلق بمساهمة المنظمات الدولية لهيئات الأسواق المالية في عملية التوحيد المحاسبي

تقسيمات البحث

للإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى:

المحور الأول: الاختلاف المحاسبي الدولي وأثاره على نشاط الأسواق المالية.

المحور الثاني: التوحيد المحاسبي كمطلب للمتدخلين في الأسواق المالية.

المحور الثالث: مساهمة المنظمة الدواية لهيئات الأوراق المالية في تبني المعايير المحاسبية الدولية.

2. الاختلاف المحاسبي الدولي وأثاره على نشاط الأسواق المالية

لقد اتجهت الدول منذ القديم إلى بناء أنظمتها المحاسبية الخاصة بها، والتي ارتكزت على عدة عوامل مرتبطة بخصوصيات كل بلد، مما نتج عنه بروز عدة أنظمة محاسبية مختلفة، أو ما يعرف بمشكل الاختلاف المحاسبي الدولي.

1.2 مصادر الاختلاف المحاسبي الدولي

هناك أسباب عديدة لاختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول، تتمثل أهمها في:

- **النظام القانوني**

إن الممارسة المحاسبية في أي دولة غير مستقلة عن محيطها القانوني التي تمارس فيه، وانطلاقا من هذه النقطة فإن اختلاف الممارسات المحاسبية ناتج عن طبيعة الأنظمة القانونية السائدة في كل دولة، حيث قسم الباحثون الدول من حيث أنظمتها القانونية إلى مجموعتين:

الأولى: مجموعة القانون المكتوب code low

الثانية: مجموعة القانون العام common low

بالنسبة للمجموعة الأولى فإنها تتميز باعتماد التشريع فيها على إصدار قواعد مفصلة بحيث لا تترك مجال للتقدير الشخصي، وهذا ما ينعكس على التطبيقات المحاسبية حيث يتم إصدار القوانين المحاسبية بصفة تفصيلية، حالها حل بقبة القوانين التي تنظم السير اليومي للأفراد والمؤسسات، وتميل هذه القوانين لأن تكون توجيهية وإجرائية للغاية، وعلى العكس من ذلك فإن الدول التي تنتمي إلى مجموعة القانون العام أو العرفي، فالقانون الأساسي فيها موجود بالطبع ولكنه يكون أقل تفصيلا وأكثر مرونة من القوانين المكتوبة، وهذا ما يترك مجالا للتقدير الشخصي. (Choi & Meek, 2008, p. 36)

- **طرق أو مصادر التمويل**

تعتبر مصادر تمويل المؤسسات من بين أكثر العوامل تأثيرا على الأنظمة المحاسبية، ذلك أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية تكون موجهة بحسب احتياجات الأطراف التي تعتبر كمصدر للتمويل، ففي دول مثل ألمانيا، فرنسا وكذلك إيطاليا، غالبا ما تكون البنوك هي الممول الرئيسي لنشاط المؤسسات، عكس ما هو سائد في بلدان كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حيث يكون تمويل المؤسسات معتمدا على الأسواق المالية،

وبالتالي فإن الدول التي يكون فيها التمويل مرتكزا بشكل كبير على السوق المالي، تكون الحاجة إلى معلومة محاسبية أنية وملائمة لاتخاذ القرار أكثر مما هو عليه الحال في الدول التي تكون فيها البنوك هي الممول الرئيسي لنشاط الشركات. (Beke, 2013, p. 76)

وتجدر الإشارة إلى أنه في الدول التي يكون في فيها التمويل معتمدا على البنوك هي غالبا دول المنظومة الفرانكفونية، حيث تعتمد المحاسبة بشكل كبير على مبدأ الحيطة والحذر، وتنصب اهتماماتها على حماية المقرضين حتى لو كان ذلك على حساب الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة. (بن بلغيث، 2006، صفحة 116)

- **تأثير النظام الجبائي**

تعتبر الإدارة الضريبية من بين الأطراف المستعملة للقوائم المالية، حيث أن احتياجاتها من المعلومات المحاسبية كانت دائما موضوعة في برامج الهيئات المشرفة على إصدار التشريعات المحاسبية، هذا الاعتبار تختلف درجة أهميته من بلد لآخر، فالقواعد المحاسبية التي تستجيب بشكل جيد لاحتياجات الإدارة الضريبية تؤدي إلى تركيز قوي على خاصية القابلية للتحقق على حساب ملائمة المعلومة المحاسبية، حيث تتميز المحاسبة هنا بوجود علاقة قوية بين عملية إعداد القوائم المالية والتصريحات الجبائية، وهذا من أجل تسهيل عمل الإدارة الضريبية، ومن جهة أخرى إذا كانت المؤسسة تتبع معالجة جبائية معينة من أجل الحصول على بعض الامتيازات، فهي ملزمة بإتباع نفس المعالجة عند إعدادها للقوائم المالية، وهنا تبرز العلاقة بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي، حيث أن العديد من البدائل المحاسبية تسير وفق اعتبارات جبائية.

ففي البلدان التي يكون فيها الرابط بين المحاسبة والجباية قويا، التشريع المحاسبي يكون مرتكزا أساسا على القواعد الجبائية، وهذا ما يؤدي إلى إهمال الاهتمام بالصورة الصادقة لوضعية المؤسسة، مقابل الاهتمام أكثر بالالتزام بالقواعد الجبائية، وعلى العكس من ذلك ففي دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فالارتباط المحاسبي بالجباية يكون ضعيفا، وبالتالي فإن إعداد القوائم المالية يكون بعيدا عن الاعتبارات الجبائية، مما يسمح بتوفير معلومة محاسبية تعكس الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة. (Toubache, 2011, pp. 50-60)

- **تأثير التضخم**

يظهر تأثر التضخم في الممارسات المحاسبية من خلال قواعد التقييم المستعملة، أو من خلال قياس الأرباح، فاستعمال مبدأ التكلفة التاريخية في التقييم يؤدي إلى الابتعاد كثيرا عن الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة وذلك في الفترات التي يكون فيها معدل التضخم مرتفعا.(Saudagaran S. , 2009, p. 6)

ومن جهة أخرى فالمشكل مطروح عند قيام الشركات متعدد ة الجنسيات بتوحيد القوائم المالية لفروعها المتواجدة في بلدان تتميز عادة بمعدل تضخم مرتفع. (Beke, international accounting standardization , 2014, p. 83)

بالإضافة إلى هته العوامل هناك عوامل ثانوية أخرى من بينها المحيط الثقافي، ودرجة الارتباط الحكومي بالاقتصاد، إضافة إلى الدور أو المكانة التي تحتلها مهنة المحاسبة في البلد.

2.2 أثار الاختلاف المحاسبي الدولي

مما لا شك فيه أن للاختلاف المحاسبي الدولي آثارا على مستخدمي القوائم المالية سواء كان ذلك على المستوى المحلي، أو على المستوى الدولي، وأهم هته الآثار هي:

- **مشاكل مرتبطة بتحضير القوائم المالية المجمعة**

إن الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين الدول من شأنه أن يتسبب في مشاكل كبيرة لبعض الأطراف، ومن بين هته المشاكل ما يتعلق بعملية تحضير القوائم المالية المجمعة للشركات المتعددة الجنسيات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، شركة جينيرال موتورز كومباني التي تمتلك فروع في أكثر من 50 دولة على مستوى العالم، وكل فرع من هته الفروع يقوم بتحضير القوائم المالية وفق مبادئ التشريع المحاسبي للبلد الذي يعمل في، فعملية تحضير القوائم المالية المجمعة تتطلب من الشركة الأم القيام بأمرين، الأول يتمثل في تحويل كل العملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي، الأمر الثاني يتمثل في إلزامية إعادة تحضير القوائم المالية للفروع وفق المبادئ الأمريكية US GAAP، وهذا ما يتطلب مجهودا كبيرا بالإضافة إلى التكلفة المرتفعة لهته العملية. (Chowdari, 2013, p. 30)

- **مشاكل مرتبطة بالدخول إلى الأسواق المالية الأجنبية**

المشكل الثاني الذي يخلفه الاختلاف المحاسبي الدولي يرتبط بصعوبة الدخول إلى الأسواق المالية الأجنبية، حيث إذا ما قررت الشركة الحصول على مصادر تمويل خارج الموطن الأصلي ، وذلك لعدم قدرة السوق المالي الداخلي على تلبية احتياجاتها، تقوم بطرح أسهمها في بلدان أجنبية، وهنا تكون ملزمة بإعادة تحضير قوائمها المالية وفق مبادئ التشريع المحاسبي المعتمد في تلك البلدان، وهذا ما يعد مكلفا للغاية، ومثال ذلك شركة ST MICRO ELECTRIQUE السويسرية، التي أرادت طرح أسهمها في السوق الأمريكية، هته الأخيرة تلزم الشركات بإعادة تحضير قوائمها المالية وفق المبادئ الأمريكية US GAAP ، وهو ما كلفها حوالي 60 مليون دولار. (Chowdari, 2013, p. 131)

إضافة إلى التكلفة المرتفعة، هناك أيضا مشكل تغير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية للشركة، ومثال ذلك الشركة الألمانية DAIMLER BENZ، التي أرادت دخول السوق الأمريكية، حيث أن المقاربات التي قامت بها الشركة أسفرت عن فروق جوهرية، بلغت ما يقارب 50% بالنسبة للأموال الخاصة المقيمة حسب كل نظام، حيث انتقلت من (18-20) مليار دتش مارك حسب النظام المحاسبي الألماني إلى (26-29) مليار دتش مارك حسب المبادئ الأمريكية US GAAP، أما على مستوى النتائج المحققة فقد كانت 615 مليون دتش مارك وفق مبادئ النظام المحاسبي الألماني، بينما كانت النتيجة سلبية بمبلغ 1839 مليون دتش مارك وفق US GAAP. (بن بلغيث، 2006، صفحة 120)

- **افتقار المعلومة المحاسبية للجودة الكافية**

مشكلة أخرى يسببها الاختلاف المحاسبي الدولي ، وهي افتقار المعلومة المحاسبية للجودة في بعض الأجزاء من العالم، حيث أن هناك اتفاق واسع بأن فشل العديد من البنوك في الأزمة المالية الأسيوية كان بسبب ثلاث عوامل: (Beke, 2014, p. 88)

- الاستدانة العالية من طرف الشركات؛
- اعتماد القطاع الخاص على الديون بالعملة الأجنبية؛
- انعدام الشفافية في القوائم المالية.

حيث أن المستثمرين والدائنين لم يتمكنوا من تقييم المخاطر بشكل كاف، لأن البيانات المالية لم تكن تعكس فعليا الوضعية المالية للشركات، وهو ما أدى إلى تقييم خاطئ ومضلل.

إن افتقار المعلومة المحاسبية للجودة يؤدي إلى التأثير على الشركات المساهمة عند اتخاذ قرارات الحيازة في بلدان أجنبية.

- **تأثير الاختلاف المحاسبي الدولي على تكامل الأسواق المالية**

نقول عن السوق المالي بأنها متكاملة إذا كان بإمكان المؤسسات أو الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في بلدان خارج بلدانها الأصلية دون أي قيود. (Rey, 1997, p. 88)

ونقول أيضا عن السوق المالي بأنه متكامل إذا كانت الأصول المتماثلة الصادرة في بلدان مختلفة تحقق نفس العوائد وفق لمستوى معين من المخاطر. (Xu Young, 1998, p. 10)

تستخدم طريقتان لقياس تكامل الأسواق المالية، الأولى تقيس الفرق بين أسعار الفائدة في أسواق رأس المال، حيث بموجب هته الطريقة يتم قياس درجة تكامل الأسواق المالية عن طريق حساسية تدفقات رؤوس الأموال للفوارق في أسعار الفائدة، وتكون الأسواق المالية على درجة عالية من التكامل إذا كان الفارق في أسعار الفائدة أصغر ما يمكن، أما الطريقة الثانية فتعتمد على قياس الارتباط بين معدلات الادخار والاستثمار داخل الدولة، حيث يستند على فكرة أنه إذا كانت الأسواق المالية متكاملة، فستستخدم مجموع المدخرات العالمية في تمويل الاستثمارات الأكثر كفاءة في العالم .

تشير الدراسات إلى أن الحواجز أو القيود المعلوماتية تمثل أحد أكبر العقبات التي تقف في وجه التكامل بين الأسواق المالية، حيث وباعتبار المعلومة المحاسبية المصدر الأول الذي يعتمد عليه المستثمرون في التقييم والتنبؤ بالوضعية المالية للشركات، وبافتراض وجود بلدين لديهما اختلافات جوهرية في التطبيقات المحاسبية فإن المستثمرين في البلد الأول لا يستطيعون فهم أو تفسير المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات المتواجدة في البلد الثاني، وبالتالي العزوف عن اتخاذ قرارات استثمارية وتوظيف مدخراتهم محليا فقط، وهو ما يشكل عقبة معلوماتية تقف أمام تكامل الأسواق المالية. (Xu Young, 1998, p. 19)

3- التوحيد المحاسبي كمطلب للمتدخلين في الأسواق المالية

1.3 مفهوم التوحيد المحاسبي

إن التكلم عن التوحيد المحاسبي يدفع بنا للخوض في ثلاث مفاهيم أساسية هي التوافق المحاسبي، المعايرة، والتوحيد المحاسبي.

فالتوافق المحاسبي يقصد به عملية تقليل درجة الاختلافات المحاسبية بين الدول في التعبير أو الممارسة أو الأسس المحاسبية، بهدف خدمة ومساعدة المستثمرين أو الشركات المحلية والدولية على استغلال القوائم المالية لأغراض تحليل الوضعية المالية للشركة. (أحمد لطفي، 2004، صفحة 369)

كما يعرف بأنه عملية مؤسسية تهدف إلى تقريب الممارسات المحاسبية بشكل يسمح ويسهل من عملية مقارنة القوائم المالية للشركات من دول مختلفة. (Khellaf, 2013, p. 36)

ويقصد بالمعايرة إصدار معيار محاسبي يشكل نموذج معترف به من السلطة لأغراض القياس، وبالتالي فإن محاولات المعايرة في المحاسبة هي محاولات لوضع توحيد في الطرق المحاسبية، والنموذج المستخدم في القياس سيكون النسخة المصرح بها من قبل السلطات. (بكطاش، 2011، صفحة 56)

أما التوحيد المحاسبي فيقصد به التوصل إلى تناسق تام وكلي في القواعد المحاسبية وهو مصطلح أكثر تقدما كونه يؤدي إلى تطبيق قاعدة محاسبية واحدة على المستوى الدولي. (Khellaf, 2013, p. 37)

إن التوافق المحاسبي الدولي يعد مرحلة أقل تقييدا من التوحيد المحاسبي، ذلك أنه يراعي الخصوصيات المحلية لكل بلد، حيث أنه يستهدف المقاربة بين الممارسات المحاسبية لمجموعة من الدول،دون أن يؤدي ذلك إلى اعتماد قواعد مشتركة ومتطابقة، عكس التوحيد المحاسبي الذي يرمي إلى اعتماد نفس المعايير المحاسبية في عدد كبير من الدول.

2.3 مستويات التوحيد المحاسبي

يجري التوحيد المحاسبي على المستويات الثلاث التالية: (بن بلغيث، 2002، صفحة 53)

- **على مستوى المبادئ:** حيث يقتصر التوحيد وفق هذا المستوى على الأسس والمبادئ والمعايير الأساسية التي يمكن الاهتداء بها عند تطبيق الممارسات التي يتم توحيدها؛
- **على مستوى القواعد:** يتم في هذا المستوى توحيد القواعد والإجراءات والوسائل المحاسبية، حيث تتطلب العملية القيام بالإجراءات التالية:

✓ حصر القواعد والإجراءات والأساليب المحاسبية المستخدمة فعلا؛

✓ اختيار الأفضل من بين القواعد والإجراءات والأساليب، وذلك تماشيا مع المبادئ الموضوعة؛

✓ استخدام القواعد والإجراءات البديلة بحذر؛

- **توحيد على مستوى النظم:** حيث يشمل هذا المستوى، توحيد النظام المحاسبي ككل بما يقوم عليه من أسس وقواعد ووسائل وإجراءات.

3.3 مزايا التوحيد المحاسبي

وتتمثل في: (Mhedhbi, 2010, p. 80)

✓ الرفع والتحسين من مقارنة القوائم المالية على المستوى الدولي، وبالتالي تحسين أنشطة الاستثمار؛

✓ تسهيل عملية إعداد القوائم المالية الموحدة؛

✓ تجنب تحضير العديد من القوائم المالية بالنسبة للشركات التي تبحث عن التمويل في الأسواق المالية الأجنبية؛

✓ تحسين عملية اتخاذ القرار في الشركات متعددة الجنسيات؛

✓ بالنسبة للدول النامية، فسوف تستفيد من تطبيق معايير محاسبية متطورة وذات جودة؛

✓ تخفيض الوقت والتكلفة المتعلقين بإعادة تحضير القوائم المالية؛

✓ الرفع من مستوى التعليم المحاسبي وتسهيل تنقل الموظفين بين مختلف فروع الشركات متعددة الجنسيات.

4.3 مقاصد التوحيد المحاسبي

- **إزالة القيود التي فرضها مشكل الاختلاف المحاسبي الدولي**

إن الحافز الرئيسي الذي دفع المجتمع الدولي إلى إصدار المعايير المحاسبية الدولية، وتشجيع تبنيها من طرف مختلف دول العالم هو ضرورة تكييف نظام المحاسبة المالية وفق سياق اقتصادي عالمي جديد، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر، والأسواق المالية البعدين الأساسيين لهذا المفهوم. (Nobes & Parker, 2008, pp. 7-8)

- **الاستثمار الأجنبي المباشر**

يمكن قياس أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال العمليات الخارجية التي قامت بها الشركات متعددة الجنسيات، فحسب الإحصائيات يوضح الجدول الموالي نسبة الأصول في الخارج، رقم الأعمال، وكذلك عدد العمال لهته الشركات :

الجدول رقم 01: نسبة الأصول في الخارج، رقم الأعمال، نسبة العمالة في الخارج لأكبر مئة شركة في العالم لسنة 2019

التعيين	محليا	خارجيا	إجمالي	نسبة الخارجي إلى الإجمالي
الأصول المملوكة (بليون دولار)	6 819	9 535	16 354	58%
رقم الأعمال (بليون دولار)	3 870	5 796	9 666	60%
العمالة (آلاف)	9 049	9 466	18 515	51%

المصدر: (UNCTAD, 2020)

باستقراء معطيات الجدول أعلاه، يظهر جليا التنامي الكبير للأنشطة الدولية لكبريات الشركات، حيث أن ما نسبته 58% من أصول هته الشركات هي أصول تملكها خارج بلدانها الأصلية، وتمثل العمالة الخارجية لهته الشركات ما نسبته 51% ، بينما تحقق حصة معتبرة من رقم أعمالها تقدر بـ 60% من إجمالي رقم الأعمال السنوي خارج بلدانها الأصلية.

كل هذه المؤشرات كان لها تأثير قوي على المحيط المحاسبي الدولي، وشكلت دافعا قويا نحو إرساء نظام محاسبي موحد.

- **الأسواق المالية**

فيما يخص الأسواق المالية، فقد أصبحت أكثر تكاملا، حيث أن التعاملات المالية وعدد المؤسسات المدرجة قد ارتفع بوتيرة معتبرة، خاصة مع إمكانية إدراج المؤسسات الأجنبية، ويوضح الجدول الموالي عدد المؤسسات المدرجة في بعض الأسواق الوطنية،بما فيها الشركات الأجنبية.

الجدول رقم 2 : عدد الشركات المحلية والأجنبية المدرجة في بعض الأسواق المالية ، لسنة 2019

السوق المالي	عدد الشركات المحلية	عدد الشركات الأجنبية	إجمالي عدد الشركات
ناسداك	2 684	456	3 140
أورونكست	1 067	153	1 220
بورصة سنغافورة	470	253	723

جوهانسبورغ	274	69	343
بورصة هونغ كونغ	2 272	177	2 449
بورصة لندن	2 026	384	2 410
بورصة فيينا	71	707	778

المصدر: (WFE, 2020)

باستقراء معطيات الجدول السابق، نلاحظ أن الشركات الأجنبية المدرجة في أسواق مالية خارج بلدانها الأصلية تحتل حيزا هاما من الشركات المدرجة ، مما استوجب إرساء نظام محاسبي موحد يخدم مصالح وأهداف هته الشركات ويزيل العقبات المحاسبية التي تعيقها أمام طرح أسهمها في الأسواق المالية الدولية.

- **مقاصد مرتبطة بتخفيض عدم التماثل المعلوماتي في الأسواق المالية**

إن الأبحاث التي قام بها Ashbaugh سنة 1997، والمتعلقة بتبني المعايير المحاسبية الدولية في سبع عشرة (17) دولة، أثبتت أن هذه الدول أكثر تقييدا من ناحية تعدد البدائل المحاسبية، وأن الشركات التي تستخدمها تستوفي معايير إفصاح أعلى. (Dicko & Khemakhem, 2008, p. 8)

دراسة أخرى قام بها كل من Leuz et Verrecchia سنة 2000، والتي تناولت أثر تبني إستراتيجية إفصاح عالمية النطاق لواحد وعشرين (21) مؤسسة مدرجة في السوق الألماني على عدم التماثل المعلوماتي، حيث أثبتت الدراسة أن هنالك تخفيض في درجة عدم التماثل المعلوماتي مشار إليه بانخفاض في الفارق بين سعر البيع والشراء للسهم، وكذلك بارتفاع في حجم التعاملات في السوق نتيجة لإقدام الشركات على تبني معايير المحاسبة الدولية. (Dicko & Khemakhem, 2008, p. 8)

من المتغيرات التي يستند عليها كذلك في قياس عدم التماثل المعلوماتي في الأسواق المالية هي مدى صحة تنبؤات المحللين الماليين، حيث أن الدراسة التي قام بها كل من Pincus وAshbugh سنة2001 على شركات غير أمريكية في ثلاث عشرة (13) دولة، مشكلة من شركات سويسرية، كندية، وفرنسية حول أثر الاختلاف بين المعايير المحلية ومعايير المحاسبة الدولية على صحة تنبؤات المحللين الماليين في الأسواق المالية، توصلت إلى أن الأخطاء المرتبطة بتحليل الوضعية المالية للشركات محل الدراسة كثيرة وذلك قبل تبني معايير المحاسبة الدولية، عكس ما كان عليه الحال بعد تطبيق المعايير. (Turki & Autres, 2017, p. 65)

إن اختلاف الممارسات المحاسبية من شأنه أن يفتح المجال لعدم تكافؤ الفرص في الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة حول الوضعية المالية للشركات المدرجة في الأسواق المالية، وبالتالي نجد أن إرساء نظام محاسبي موحد، يعطي أكثر ضمانة للمتدخلين في الأسواق المالية، سواء من ناحية كفاية الإفصاح المحاسبي، أو من ناحية مقروئية المعلومات المحاسبية من طرف المحللين الماليين، وهو مقصد رئيسي من عملية التوحيد المحاسبي.

4- مساهمة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO في تبني معايير المحاسبة الدولية

1.4 التعريف بالمنظمة وأهدافها

المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية عبارة عن اتحاد يضم الهيئات المشرفة على الأسواق المالية في مختلف دول العالم، تأسست كهيئة دولية سنة 1983، حيث كان مقرها في مونتريال ثم انتقل إلى مدريد سنة 2000، لم تكن المنظمة معروفة إلى غاية سنة 1987، حيث أصبحت هيئة الأوراق المالية الأمريكية SEC عضوا فيها، وأصبحت الطرف الأكثر تأثيرا على نشاطها وقراراتها.(Zeff, 2012, p. 814)

تضم المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية عدة لجان تتمثل في: (Decock Good & Dosne, 2005, p. 21)

- **لجنة الرؤساء** : وتتشكل من رؤساء هيئات الأوراق المالية للدول الأعضاء؛
- **اللجنة التنفيذية:** وتضم 19 عضوا يعملون تحت رقابة لجنة الرؤساء؛
- **اللجنة التقنية:** وتضم 15 عضوا، حيث يتمحور دورها في إجراء دراسات حول الأسواق المالية المتطورة؛
- **لجنة الأسواق المالية الناشئة:** وتضم 75 عضوا يمثلون أمريكا اللاتينية، أوربا الوسطى، إفريقيا، أسيا، والشرق الأوسط، ويتمحور دورها حول إجراء الدراسات حول الأسواق المالية لهته البلدان؛

وتتمثل مهام المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO في ما يلي : (Sommer, 1996, p. 16)

- ✓ التعاون بين أعضاء المنظمة من أجل ضمان تنظيم أفضل للأسواق المالية على المستوى المحلي وكذلك على المستوى الدولي، من أجل الحفاظ على أسواق مالية عادلة وكفأة؛
- ✓ تبادل المعلومات لتعزيز تنمية الأسواق المالية المحلية؛
- ✓ توحيد الجهود من أجل إرساء مراقبة فعالة ووضع معايير لمعاملات الأسواق المالية الدولية؛
- ✓ السهر على التطبيق الصارم للمعايير الموضوعة من أجل منع الممارسات الغير مشروعة في تعاملات الأسواق المالية؛
- ✓ حماية المستثمرين وتعزيز ثقتهم في أسواق الأوراق المالية؛
- ✓ ضمان شفافية الأسواق المالية.

2.4 مبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO

بغية تحقيق الأهداف المسطرة، وضعت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية 38 مبدأ تدخل ضمن المحاور الأساسية التالية: (IOSCO)

- ✓ مبادئ متعلقة بالسلطات المهنية؛
- ✓ مبادئ متعلقة باحترام القوانين والأنظمة؛
- ✓ مبادئ متعلقة بالتعاون في مجال التنظيم؛
- ✓ مبادئ متعلقة بالأطراف المصدرة للأوراق المالية؛
- ✓ مبادئ متعلقة بالاستثمار الجماعي؛
- ✓ مبادئ متعلقة بالسوق الثانوية؛
- ✓ مبادئ متعلقة بمراجعي الحسابات، ووكالات التصنيف الائتماني؛
- ✓ مبادئ متعلقة بالمقاصة والتسوية؛

3.4 تطور العلاقة بين لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO

في سنة 1987، وعندما كانت لجنة معايير المحاسبة الدولية تفتقر إلى عنصر التأثير على المستوى الدولي، وخاصة في البلدان المتقدمة، تلقت عرضا من المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO مفاده إذا كان بإمكان اللجنة إجراء تحسينات على المعايير المحاسبية، فستنظر الهيئة في إمكانية تأييد ودعم هذه المعايير للاعتراف بها من طرف الدول الأعضاء. (Zeff, 2012, p. 814)

وقد تمحورت هذه المراجعات حول النقاط التالية:

- ✓ تقليص عدد البدائل المحاسبية؛
- ✓ التأكد من أن القوائم المالية مفصلة وكاملة؛
- ✓ التأكد من أنها تحتوي على متطلبات إفصاح كافية.

باستقراء هته الشروط، نجد أن المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO قد اعتمدت على أحد مبادئها والمتعلق بالأطراف المصدرة للأوراق المالية، حيث ينص المبدأ على: (IOSCO)

- ✓ نشر النتائج المحاسبية وغيرها من المعلومات التي من المحتمل أن تؤثر على قرارات المستثمرين في السوق المالي، يجب أن يكون متكامل وأكثر تفصيلا؛
- ✓ يجب معاملة حاملي الأوراق المالية في الشركة معاملة عادلة؛
- ✓ يجب أن تكون معايير المحاسبة والمراجعة على مستوى عالي من الجودة، وذات اعتراف دولي.

لقد شجعت هذه التطورات اللجنة على اتباع مقاربة أكثر استباقية، حيث أعادت صياغة أهدافها وحددت دورها على النحو التالي:

- ✓ تطوير معايير محاسبية متينة لتلبية احتياجات أسواق رأس المال الدولية، ومجتمع الأعمال الدولي؛
- ✓ إعداد المعايير المحاسبية والمساعدة في تطبيقها بما يلبي احتياجات الإبلاغ المالي للدول النامية؛
- ✓ تحقيق أكبر قدر من التوافق بين متطلبات المحاسبة الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC، لم يكن الهدف منه تطوير الأسواق المالية، إنما العكس من ذلك، فتزايد المعاملات الدولية وعولمة الأسواق المالية هي التي أدت إلى ازدياد الحاجة لمعايير محاسبية موحدة. (Hussey & Ong, 2005, p. 12)

4.4 مجهودات لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في تطبيق توجيهات المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO

من أجل العمل بتوجيهات المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بتنصيب اللجنة التوجيهية، من أجل اقتراح تقليص أو إلغاء البدائل المحاسبية، حيث عقدت اللجنة سلسلة من اللقاءات، حضرها ثلاث أعضاء من المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO، بصفتهم مراقبين ومشاركين.

كانت نتيجة هذه اللقاءات، إصدار بيان في شهر جويلية، ينص على حذف العديد من البدائل المحاسبية في أكثر من عشرة معايير، وكان أحد عمليات الحذف المتفق عليها استخدام طريقة LIFO كطريقة جرد مقبولة. (Zeff, 2012, p. 815)

لم يقتصر عمل اللجنة التوجيهية التي أنشأتها لجنة معايير المحاسبة الدولية على تقليص البدائل المحاسبية فحسب، وإنما تعداه إلى محاولة جعل المعايير المعدلة مفصلة وكاملة بما يخدم مصالح المستثمرين، وبعد إتمام

اللجنة عملها وتقديم المعايير المعدلة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، أقرت هذه الأخيرة بتحقق التغييرات المطلوبة، إلا أنها طلبت المزيد من التحسينات والتي تمس العناصر التالية:

- الأصول الغير ملموسة؛
- عوائد الأسهم؛
- استحقاقات الموظفين؛
- الأدوات المالية.

ابتداء من سنة 1995، انطلقت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في برنامج طموح، يواكب المرحلة التالية من تطورها، تم من خلاله إبرام اتفاقية مع المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO، حيث وبموجب هذا الاتفاق تقوم اللجنة بإصدار مجموعة أساسية من المعايير.

ولقد نتج عن هذا الاتفاق إصدار 15 معيارا جديدا أو معدلا بشكل جوهري، حيث تم الانتهاء من منها سنة 1999، أختتمت بإصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 " الأدوات المالية، الاعتراف والقياس"، كما تم من خلال هذا الاتفاق تخفيض عدد البدائل المحاسبية المتاحة. (Hussey & Ong, 2005, p. 13)

في النهاية، وفي سنة 2000، تم الاعتراف بمجموعة المعايير المحاسبية الدولية من طرف المنظمة الدولية لهيئة الأوراق الماليIOSCO ، والتي قررت أن القوائم المالية المعدة وفق هذه المعايير تعتبر مقبولة من طرف هيئات الأسواق المالية وذلك في حالة العمليات الدولية، وهو ما شكل تقدما كبيرا في مسار اعتماد المعايير المحاسبية الدولية. (Prada, 2003, p. 6)

باستقراء المراجعات التي فرضتها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية على لجنة معايير المحاسبة الدولية، و التي كانت تهدف بالأساس إلى جعل المعايير المحاسبية أكثر تفصيلا بما يلبي احتياجات المستثمرين في السوق المالي، نلاحظ اللمسة التي تركتها هته الهيئة على جودة المعلومة المحاسبية، كما أن تصويت أعضاء المنظمة لصالح تبني المعايير المحاسبية الدولية من طرف الدول الأعضاء فيها، شكل نقطة تحول ودفعة قوية للاعتراف بالمعايير المحاسبية الدولية، بالنظر إلى المكانة التي تحتلها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بضمها لأكثر من مئة دولة تحت عضويتها.

5.4 تأثير المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية -IOSCO على عمل لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC

اعتبرت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC العرض الذي قدمته المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO بمثابة فرصة لا تعوض، حيث بدأت في عقد مجموعة من اللقاءات لأعضاء مجلس الادراة وكبار الموظفين مع الممثلين المحليين لمنظمة IOSCO، وكذلك الهيئات المحلية المكلفة بالتنظيم المحاسبي، وتم عقد أربعة وأربيعين (44) اجتماعا في مختلف أنحاء العالم موزعة على النحو التالي: (Camfferman & Zeff, 2006, p. 231)

- خمسة (05) اجتماعات في لندن؛
- ثمانية وعشرون (28) اجتماعا في أوروبا؛
- خمسة (05) اجتماعات في أمريكا الشمالية؛
- اجتماعان (02) في كل من سيدني وطوكيو؛

- أربعة (04) اجتماعات في كل من عمان، بكين، جوهانسبورغ، كوالالمبور.

إن الضغط الذي مارسته اللجنة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO على لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC من أجل القيام بالتحسينات المطلوبة، وتزويدها بمعايير محاسبية ذات جودة عالية، أدى إلى الرفع من وتيرة وطول الاجتماعات المنعقدة، ويبين الجدول الموالي رزنامة اللقاءات وعدد الأيام انطلاقا من سنة 1987 إلى غاية سنة 2000 .

الجدول رقم 03 : عدد الاجتماعات التي قامت بها IASC من 1987 إلى 2000

السنة	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000
عدد الاجتماعات	02	03	02	03	03	03	03	02	03	03	04	05	04	04
مدة الاجتماع (بالأيام)	07	09	05	09	09	09	09	8	11	14	20	25	18	18

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: KEES CAMFFERMAN AND STEPHEN A. ZEFF,

يوضح الجدول أعلاه، ارتفاع مدة اللقاءات التي كانت تعقدها لجنة معايير المحاسبة الدولية، خاصة منذ سنة 1995، وهي السنة التي أبرمت فيها الاتفاق مع اللجنة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO، حيث وصلت إلى خمسة وعشرين (25) يوما كاملا سنة 1998، وهو ما يؤكد حرص اللجنة على تطبيق توجيهات منظمة IOSCO.

وللتوضيح أكثر يمكن الاستعانة بالشكل البياني الموالي الذي يبين عدد أيام الاجتماعات التي كانت تقوم بها لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC كل سنة، انطلاقا من سنة 1987 وحتى سنة 2000.

الشكل رقم 01: منحنى بياني يعكس وتيرة الاجتماعات التي قامت بها لجنة المعايير IASC

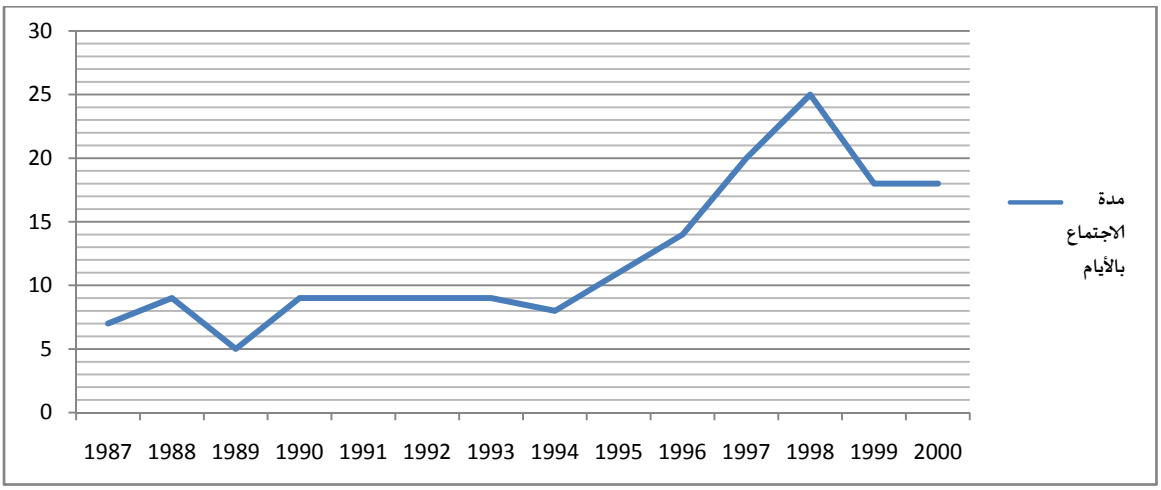

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول 05

يوضح المنحنى التغير الملحوظ في النشاطات التي كانت تقوم بها لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC، انطلاقا من سنة 1995، أين تم إبرام الاتفاق مع المنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية كما سبق ذكره، حيث من سنة 1987 إلى غاية سنة 1994 كانت هناك نشاطات، لكن سنة 1995 عرفت انطلاقة لسلسلة من الجهود المكثفة، ذلك أن لجنه معايير المحاسبة الدولية كانت تدرك جيدا المكانة التي تحتلها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO، وأن اعتراف هذه الأخيرة بالمعايير المحاسبية يعد مكسبا حقيقيا لمسار التوحيد المحاسبي الدولي.

5- الخلاصة

لقد قطعت عملية التوحيد المحاسبي وإصدار المعايير المحاسبية الدولية أشواطا كبيرة، فمنذ ظهور مشكل الاختلاف المحاسبي الدولي والآثار التي خلفها على مستخدمي المعلومة المحاسبية، والجهود قائمة للحد أو القضاء نهائيا على هته المشكلة.

إن القيود المعلوماتية التي فرضتها هته المشكلة على الاستثمارات في الأسواق المالية الأجنبية كانت دائما محل اهتمام العديد من الأطراف، هته الاهتمامات التي انصبت في محاولة إيجاد حلول بدأت بتقريب الممارسات المحاسبية فيما يعرف بالتوافق المحاسبي الدولي كمرحلة أولى وصولا إلى إصدار لمجموعة معايير محاسبية تلقى اعترافا واسعا على الصعيد الدولي.

ومن جهة أخرى فإن بحث المستثمرين في الأسواق المالية عن معلومة محاسبية موثوقة وذات مصداقية تساعدهم في تقييم الوضعية المالية للشركات والتنبؤات المستقبلية، كان أيضا عاملا رئيسيا في إصدار المعايير المحاسبية الدولية، حيث أن التوجيهات التي قدمتها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO للجنة معايير المحاسبة الدولية IASC حول إعادة مراجعة عدد كبير من المعايير بما يخدم مصالح المستثمرين في السوق المالي، كان له أثر إيجابي على جودة المعلومة المحاسبية المنتجة وفق هته المعايير، كما أن اعتراف المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية بالمعايير المحاسبية كان خطوة إيجابية بامتياز، بالنظر للوزن والمكانة التي تحتلها هته الهيئة بضمها لأكثر من مئة دولة تحت عضويتها.

التوصيات:

من خلال ما تم التطرق إليه، يتضح جليا الدور الذي لعبته الأسواق المالية في عملية التوحيد المحاسبي الدولي، حيث أنها كانت العامل وراء إصدار معايير محاسبية دولية معترف بها دوليا ، ومتبناة من طرف عدد كبير من الدول، ومن بين هته الدول الجزائر التي تبنتها منذ سنة 2007 ، عن طريق النظام المحاسبي المالي، إلا أن هذا التطبيق لم تواكبه أي محاولة جدية لإصلاح السوق المالية في الجزائر، وهو ما يجعل تطبيق المعايير المحاسبية منقوصا، لذلك نرى أنه من الأجدر إعطاء أهمية أكثر لإصلاح السوق المالية في الجزائر، والعمل على

تطويرها بما يعطي مناخ أكثر ملائمة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، خاصة فيما يتعلق بالمفاهيم المتعلقة بالتقييم (القيمة العادلة)

6. قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية، الشركات متعددة الجنسيات،الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ،2004.
- فتيحة بكطاش، دوافع توحيد المعايير المحاسبية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر 3، الجزائر. 2011
- محمد الفيومي، المحاسبة الدولية ومعاييرها. الجزائر: دار هومة،2007.
- مدني بن بلغيث. (2002). إشكالية التوحيد المحاسبي " تجربة الجزائر". مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، العدد 1.
- مدني بن بلغيث. (2006). التوافق المحاسبي الدولي- المفهوم، المبررات، والأهداف،. مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، العدد 4. 2006.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Beke, J, international accounting harmonization, adopting universal information methode for a global financial methode, PALGRAVE MACMILLAN ,USA,2013.
- Beke, J, international accounting standardization , CHARTRIDGE BOOKS OXFORD,Great Britain,2014.
- Camfferman, K., & Zeff, S. A, financial reporting and and global capital markets, Oxford university press.England,2006.
- Choi, F. D., & Meek, G. K, International accounting (éd. sixth edition), Pearson Prentice Hall,USA,2008.
- Chowdari, U. S, DIVERSITY IN ACCOUNTING STANDARDS . International Journal of Commerce, Business and Management, Hind institut of commerce and business, India , Vol 2,2013.
- Decock Good, C., & Dosne, F.,comptabilité internationale : les IAS/IFRS en pratique,economica Paris, France,2005.
- Dicko, S., & Khemakhem, H, L'impact attendu de l'adoption des IAS/IFRS sur le marché financier français, Conference: 29ÈME CONGRES DE L'AFC, France,2008.
- Hussey, R., & Ong, A, international financial reporting standards , John Wiley & Sons, Inc ,New Jersey, USA,2005.
- International organization of secuirities commission (IOSCO). (n.d.). Retrieved 01 10, 2021, from https://www.iosco.org
- Khellaf, L, les normes internationales de comptabilité et leur application en Algérie, these de doctorat en science de gestion, non publié, Université de Hadj Lakhdar, Batna, Algérie,2013
- Mhedhbi, K, Analyse de l'effet de l'adoption des normes comptable internationales sur le développement et la performance des marchés financiers émergents. these de doctorat en science comptable, université de LA MANOUBA, Tunisie2010.
- Nobes, C., & Parker, R, comparative international accounting (tenth edition ed.), pearson education, England,2008.
- Prada, M, la contribution positive de L'OICV dans l'amélioration de l'information financière et comptable, Rapport morale sur l'argent dans le monde en 2002. association d'economie financiere, France,2003.
- Rey, N, l'integration financiere international en perspective, these de doctorat, en science economique, non publié . Université PARIS-NORD, Paris, France,1997
- Saudagaran, S., international accounting, a user perspective (third edition ed.), : CCH GROUP, USA,2009.
- Sommer, A. J, IOSCO: Its Mission and Achievement. Northwestern Journal of International Law & Business, Northwestern University School of Law Scholarly Commons, Chicago, USA , vol 17,1996.
- Toubache, C, normalisation comptable international et reforme comptable en algerie, mémoire magister . Université d'Oran,2011.

❖ Turki, H., & Autres, Adoption obligatoire des IFRS et asymétrie d'information dans le contexte français : effet modérateur de l'endettement . la revue gestion et organisation, University of Kaslik, Liban , Vol 09,2017.
❖ UNCTAD. (2020). UNATED NATION CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT UNCTAD. consulté le 29/01/2021, from https://unctad.org/system/files/official-document/wir2020_en.pdf
❖ WFE. (2020). WORLD FEDERATION OF EXCHANGES, THE WFE DERIVATE REPORT 2019. consulté le 29/01/2021, from https://www.world-exchanges.org/storage/app/media/IOMA%202020/FH1.2019%20IOMA%20report_%20v13.pdf
❖ Xu Young, D, the effect of accounting diversity on the integration of capital markets integration, Doctoral dissertation . University of Connecticut,, USA,1998
❖ Zeff, S. A. (2012). The Evolution of the IASC into the IASB, and the Challenges it Faces. THE ACCOUNTING REVIEW, American Accounting Association , Vol 87,2012.